مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر
يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل الساعة ١٧/٠٠ من يوم ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بتوقيت غرينتش (الساعة ١٣/٠٠ بتوقيت نيويورك، والساعة ١٩/٠٠ بتوقيت جنيف، والساعة ٢٢/٣٠ بتوقيت دلهي، والساعة ٢/٠٠ من يوم ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2015/26*
Original: English

تقرير للأونكتاد يقول إن غزة قد لا تعود صالحة للسكن في أقل من خمس سنوات في أعقاب نزاع عام ٢٠١٤ واستمرار تراجع التنمية، وتقويض منجزاتها

جنيف، ١ *أيلول/سبتمبر* ٢٠١٥ – جاء في تقرير الأونكتاد عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني أن غزة قد تصبح غير صالحة للسكن بحلول عام ٢٠٢٠ إذا استمرت الاتجاهات الاقتصادية الحالية. فبالإضافة إلى ثماني سنوات من الحصار الاقتصادي، عانت غزة في السنوات الست الماضية من ثلاث عمليات سكرية فتكت بقدرتها على التصدير والإنتاج للسوق المحلية، وحطمت بنيتها التحتية المنهكة أصلاً، ولم تترك مجالاً لإعادة الإعمار أو الإنعاش الاقتصادي، وسرّعت من وتيرة تراجع التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي عملية أفضت ليس إلى إعاقة التنمية فحسب، بل إلى عكس مسارها.

ويسلط التقرير الضوء على الأزمات الخطيرة في غزة فيما يتعلق بالمياه والكهرباء، فضلاً عن تدمير البنية التحتية الحيوية أثناء العمليات العسكرية التي جرت في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤. فعلى سبيل المثال، يعتمد سكان غزة البالغ عددهم ١,٨ مليون نسمة على مستجمعات المياه الجوفية الساحلية كمصدراً رئيسياً للمياه العذبة، لكن ٩٥ في المائة من هذه المياه غير صالح للشرب.

ويقدّر التقرير أيضاً أن الخسائر المباشرة (عدا عن القتلى) للعمليات العسكرية الثلاث التي نُفِّذت بين عامَي ٢٠٠٨ و٢٠١٤ تبلغ تقريباً ثلاثة أضعاف حجم الناتج المحلي الإجمالي السنوي لغزة. غير أن إجمالي التكلفة قد يكون أعلى بكثير إذ ما أُخذت في الحسبان الخسائر الاقتصادية غير المباشرة وأضيفت خسارة المداخيل التي كانت ستعود على غزة في المستقبل لو لم تُدمَّر قدراتها الإنتاجية. وبالإضافة إلى تشريد ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في غزة نتيجة آخر عملية عسكرية، يقدِّر التقرير وقوع خسائر اقتصادية كبيرة، بما في ذلك تعرّض أكثر من ٢٠ ٠٠٠ منزل فلسطيني و١٤٨ مدرسة و١٥ مستشفى و٤٥ مركزاً للرعاية الصحية الأولية، إلى تدمير أو أضرار جسيمة.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +٤١٢٢٩١٧٥٨٢٨ , +٤١٧٩٥٠٢٤٣11 ,unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

ودُمِّر ما لا يقل عن ٢٤٧ مصنعاً و٣٠٠ مركز تجاري تدميراً كلياً أو جزئياً. وأُلحقت أضرار شديدة بمحطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة. وبلغت خسائر القطاع الزراعي وحده ٥٥٠ مليون دولار.

وحتى قبل العمليات العسكرية التي جرت في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤، تشير التقديرات إلى أن قدرة إمدادات الطاقة الكهربائية في غزة لم تكن كافية لتلبية ٤٠ في المائة من الطلب (أرقام عام ٢٠١٢). وتتفاقم أزمة الكهرباء والطاقة بسبب منع السلطة الوطنية الفلسطينية من تطوير واستخدام حقول الغاز الطبيعي البحرية المكتشَفة منذ تسعينات القرن العشرين قبالة ساحل غزة على البحر الأبيض المتوسط.

وفي عام ٢٠١٤، بلغ معدل البطالة في غزة ٤٤ في المائة، وهو أعلى مستوى سُجّل حتى الآن. وارتفع مستوى البطالة ارتفاعاً حاداً في صفوف الشابات الفلسطينيات اللاجئات في غزة، إذ كانت أكثر من ثماني من كل عشر نساء بلا عمل. وحالة الرفاه الاقتصادي للفلسطينيين الذين يعيشون في غزة اليوم أسوأ مما كانت عليه قبل عقدين من الزمن. فقد تقلص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٠ في المائة منذ عام ١٩٩٤.

وتعاني ٧٢ في المائة من الأسر من انعدام الأمن الغذائي، وارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون حصراً على المعونات الغذائية من وكالات الأمم المتحدة من ٠٠٠ ٧٢ في عام ٢٠٠٠ إلى ٠٠٠ ٨٦٨ بحلول أيار/مايو ٢٠١٥، أي نصف سكان غزة.

ويذهب التقرير إلى أنه حتى قبل العمليات العسكرية الثلاث، كان الحصار الاقتصادي الذي فُرِضَ منذ عام ٢٠٠٧ قد أدى بالفعل إلى وقف عمليات الإنتاج وفقدان فرص العمل على نطاق واسع. حيث فُرض حظر شبه كامل على الصادرات من غزة، وقُيِّدت الواردات والتحويلات النقدية تقييداً شديداً، وأوقِف تدفق جميع السلع فيما عدا السلع الإنسانية الأساسية.

ويحذّر التقرير من أن دعم المانحين يظل شرطاً ضرورياً لكنه ليس كافياً للإنعاش وإعادة الإعمار في غزة. فباستمرار الحصار، ستظل المعونة المقدمة من المانحين ذات أهمية حيوية، ولكنها لن تعكس مسار تراجع التنمية والإفقار في غزة.

المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الأونكتاد العمل، بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية والمستفيدين، من أجل تيسير التجارة الفلسطينية وإعادة إدماج الاقتصاد الفلسطيني في الاقتصادات الإقليمية والعالم. وعلاوة على ذلك، واصل الأونكتاد إجراء دراسات في مجال السياسات تتناول مختلف جوانب التنمية الاقتصادية الفلسطينية، وقدّم التدريب والخدمات الاستشارية بهدف بناء القدرات البشرية والمؤسسية الفلسطينية من أجل تيسير التنمية الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي أوائل عام ٢٠١٥، أنجز الأونكتاد بنجاح تنفيذ مشروع في مجال بناء القدرات لتيسير التجارة الفلسطينية. وعزز المشروع معرفة الشاحنين والمهنيين الفلسطينيين من القطاعين الخاص والعام بالممارسات الفضلى في مجال تيسير التجارة، وأدى إلى تحقيق وفورات في سلسلة الإمداد.

.**.